الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الإتصالات
صادر
رقم	التاريخ	المرفقات
٦٩٦	٢٠٢٢/٩/١	تقرير أولي

السيد الأستاذ المهندس / الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب

للشركة المصرية للاتصالات

تحية طيبة وبعد ،،،

أرفق لسيادتكم طيه تقريـــر الإدارة عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة المختصرة للشركة المصرية للإتصالات في ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه بإتخاذ اللازم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

تحريراً في : ٢٠٢٢/٩/١

القائم بعمل الوكيل الأول

مدير الإدارة

"محاسب / عاطف صبحي حسن"

الجهـاز المركــزي للمحاسبــات
إدارة مراقبة حسابات الاتصالات
****

تقريــر الفحص المحدود
عن القوائم المـــالية المجمعة الدورية المختصرة
للشركة المصرية للإتصالات في ٢٠٢٢/٦/٣٠
****

إلى الســادة / أعضاء مجلس الإدارة
الشركة المصرية للاتصالات ،،،

المقدمة :

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالى المجمعة المختصرة للشركة المصرية للاتصالات " شركة مساهمة مصرية " وشركاتها التابعة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وكذا القوائم المجمعة المختصرة للدخل و الدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى . وإدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية المجمعة الدورية المختصرة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية".

وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية المجمعة الدورية المختصرة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود :

قمنا بفحصنا المحدود طبقا للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) وفي ضوء القوانين المصرية السارية ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية المجمعة الدورية المختصرة عمل استفسارات بصورة أساسية من الأشخاص المسئولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهريا في نطاقه عن عملية المراجعة التى تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود قد لا تمكننا من الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية المجمعة الدورية المختصرة .

أساس إبداء إستنتاج متحفظ

وفي ضوء فحصنا المحدود للقوائم المالية المجمعة المختصرة والمعلومات التى حصلنا عليها من الادارة نشير إلى مايلي :-

١ - تم إعداد القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بإستخدام بيانات مالية غير معتمدة وغير مدققة لشركتي خدمات التوقيع الإلكتروني ، فودافون (شركات شقيقة) في ذات التاريخ ، كما لم نواف بالقوائم المالية المعتمدة للشركات التابعة (Merc ، TE FRANCE ، TE GLOBE ، EISCC ، TE HOLDING) والتي تم إعداد القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية (الأم) في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بإستخدامها كما لم نواف بتقرير الفحص المحدود عن مراجعتهم مما لم نتمكن معه من التحقق من صحة تلك القوائم المالية وعدم تمكننا من الوقوف علي صحة نصيب الشركة في حقوق المساهمين في الشركات الشقيقة .

يتعين العمل علي موافاتنا بكافة القوائم المالية المعتمدة للشركات التابعة و الشقيقة المستخدمة في التجميع ، وكذا تقارير الفحص المحدود عنها .

٢- تضمين سجلات وحسابات الأصول الثابتة نحو ١,٣ مليار جنيه قيمة بعض الأراضي غير المملوكة للشركة وهى اراضى تخصيص (بثمن وبدون ثمن) ونزع ملكية ، وبشأن تلك الأراضي نشير إلى صدور العديد من الفتاوى من مجلس الدولة والتي مفادها عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي وآخرها الصادرة من ادارة الفتوى لوزارات النقل والإتصالات والطيران المدني بمجلس الدولة برقم (ملف ٩٩٩/٢/٥/١١٤٥) بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٠ " أن الأراضي التي إستلمتها الهيئة القومية للإتصالات السلكية واللاسلكية – قبل تحويلها إلى شركة مساهمة - بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم (٢٤٠) لعام ١٩٦٣ هي اراضي مملوكة للدولة وأن إستغلال الشركة لهذه الأرض كان عن طريق تخصيصها لمنفعتها بإيجار إسمي لمدة ٣٠ سنة (قابلة للتجديد إنتهت في ١٩٩٣/٣/١٦) وإستمرت في شغلها بعد التاريخ المذكور وبالتالي تظل هذه الأراضي مملوكة للدولة ولا تدخل ضمن أصول الهيئة وتبعا لذلك لا تدخل في أصول الشركة ومما يؤيد أيضاعدم ملكية الشركة لتلك الأراضي :-

- **ورود العديد من المطالبات من بعض الجهات الإدارية بالدولة عن قيمة حق إنتفاع أوإيجار إسمي لبعض الأراضي وقد تم رفع دعاوى قضائية بشأنها من قبل الشركة .**
- **صدور حكم محكمة النقض رقم ٦٥٠١ لسنة ٧٣ قضائية بجلسة ٢٠١٤/٣/١٩ أفاد "أن عقارات الشركة المصرية للاتصالات مملوكة للدولة ومعفاة من الضريبة العقارية" ، وبناءً على هذا الحكم قام مدير عام الادارة العامة للضرائب بالشركة بمخاطبة كافة مأموريات الضرائب العقارية بعدم مطالبة الشركة بسداد ضرائب عقارية عن المباني وما في حكمها لكونها معفاة من الضريبة .**

يتعين الإلتزام بالفتاوى الصادرة فى هذا الشان ، ونشير إلي أن رد الشركة أشار إلي إتخاذها إجراءات قانونية في هذا الشأن يتعين موافاتنا بها .

٣- عدم التطبيق السليم لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٨ لسنة ٢٠٢٢ الصادر بتعديل أحكام معايير المحاسبة المصرية حيث تم تسوية بعض فروق العملة والبالغة **نحو ٦٢,٤٧١ مليون جنيه** بقائمة الدخل المجمعة بدلاً من قائمة الدخل الشامل بالمخالفة للفقرة رقم (٩) من القرار المذكور.

ونشير إلي أن ما جاء برد الشركة علي تقريرنا علي مراجعة القوائم المجمعة للشركة في ٢٠٢٢/٣/٣١ قد جانبه الصواب حيث أن المبلغ المذكور بالملاحظة يخص ما تم إدراجه بحساب الإيرادات التمويلية (أرباح ترجمة أرصدة بالعملات الأجنبية) يخص الشركات التي أختارت تطبيق المعالجة الواردة بالقرار المشار إليه (المصرية للإتصالات ، WE DATA ، أكسيد) والذي كان يتعين تسويتها بقائمة الدخل الشامل طبقاً للفقرة المشار إليها بعاليه بالقرار المذكور .

يتعين إجراء التصويب اللأزم .

٤- تم تقييم (إستثمارات أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر) بالتكلفة وذلك بالمخالفة لما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية وكذا الإيضاحات المتممة الواردة بالقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

يتعين الإلتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصري المشار إليه .

الإستنتاج المتحفظ

وفيما عدا تأثير ما ورد بعاليه في الفقرات السابقة وفي ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية المجمعة الدورية المختصرة المرفقة لا تعبر بعداله ووضوح -في جميع جوانبها الهامة- عن المركز المالي المجمع للشركه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وعن نتائج أعمالها المجمعه وعن تدفقاتها النقديه عن الستة أشهر المنتهيه في ذات التاريخ طبقا لمعيار المحاسبه المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية" .

مع عدم إعتبار ذلك تحفظا :-

١- ساهمت الشركة المصرية (الأم) فى العديد من الشركات نورد بشأن بعضها ما يلى :

١/١- **شركة صندوق تنمية التكنولوجيا** مستثمر فيها بمبلغ **٦٠ مليون جنيه** منذ عام ٢٠٠٣ بنسبة مساهمة ٤٦,١٥ % من رأس مال تلك الشركة بصندوقيها الأول والثاني ، وقد حصلت الشركة المصرية على إيراد إستثمار بنحو ١٩,٨١٥ مليون جنيه فقط منذ بداية الاستثمار حتى سبتمبر ٢٠٢١ .

وقد تم اتخاذ قرار تصفية الصندوق الاول بقرار الجمعية العامة غير العادية له فى ٢٠١٥/٨/٢٠ لمده ٩ أشهر وتمت موافقة لجنة الاستثمار بالشركة المصرية على ذلك وعلى تصفية الصندوق الثاني ايضاً ، وقد أفادت الشركة بردودها علي تقاريرنا السابقة أنه تم عقد مجلس إدارة بتاريخ ٢٥ اكتوبر ٢٠٢٠ لمناقشة خطة تخارج المصفي من استثمارات الصندوقين الأول والثاني خلال عامي ٢٠٢١ ، ٢٠٢٢ ، كما تم اجتماع لحملة وثائق الصندوق الثاني بتاريخ ٩ مارس ٢٠٢١ ، وتمت الموافقة على توزيع الأرباح من بيع شركة "**Veseta**" وسيتم التوزيع بعد إعتماد هيئة الرقابة المالية نظرا لكون الصندوق تحت التصفية .

ولم نقف علي أسباب تأخر ذلك الإعتماد الأمر الذي ترتب عليه عدم حصول الشركة المصرية للإتصالات علي نصيبها من بيع الشركة المذكورة لفترة تزيد عن عامين .

يتعين موافاتنا بموقف التصفيه وبكيفية وتوقيت الحصول على المبالغ الناتجة من بيع باقى الشركات المكونة للصندوقين حال البيع ، وموافاتنا بما أنتهت إليه أعمال اللجنة المذكورة وبخطة التخارج المشار إليها .

١/٢- **شـــــركة كويك تيل** مستثمر فيها بمبلغ **نحو ١١,٥٢٤ مليون جنيه** منذ عام ٢٠٠٢ ، وتم عمل اضمحلال لتلك القيمة فى السنوات السابقة نظرا لتدهور نتائج اعمالها واتخاذ قرار تصفيتها منذ عام ٢٠١٠ ولم نواف بحساب التصفية حتي صدور حكم محكمة استئناف عالى القاهرة الاقتصادية فى الدعوى رقم ١١ لسنة ٣ ق بشهر افلاس تلك الشركة .

يتعين موافاتنا بحساب التصفية حال الإنتهاء من إعداده وورود للشركة وأثر الحكم المشار اليه على استثمار الشركة المصرية فى الشركة المذكورة .

١/٣ - **الشركة المصرية لخدمات التوقيع الالكترونى** (شركة شقيقة) ومستثمر فيها منذ عام ٢٠٠٦ **بنحو ١٠ مليون جنيه** ، وقد تضمن الحساب مبلغ نحو٢,٥ مليون جنيه – يمثل قيمة إستكمال نصيب الشركة المصرية فى رأس المال للشركة المذكورة مسددة منذ ٢٠١٤/٦ – ولم يتم نهو التأشير بالسجل التجاري لتلك الحصة لعدم استكمال باقى الشركاء لحصصهم مما يحول دون التأشير .

- هذا وقد أفادت الشركة بردها علي تقاريرنا السابقة علي مراجعة القوائم المالية المجمعة بأنه جاري التفاوض مع المساهم (بي تراست) للحصول علي كامل حصته وفي إنتظار عرض المساهم لكامل حصته لإستكمال التفاوض .

يتعين موافاتنا بمستجدات شراء الشركة المصرية للإتصالات لكامل حصة المساهم المشار إليه .

٢- استمرار الشركة فى الاستثمار فى شركات لم تجن منها أية عوائد نقدية منذ بداية الاستثمار فيها فضلا عن تحملها بأعباء على قوائم الدخل في السنوات السابقة تمثل قيمة اضمحلال لبعض قيم هذه الاستثمارات ومن امثلة ذلك :-

الشركة العربية لتصنيع الحاسبات (إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل)

مستثمر فيها بمبلغ ٧ **مليون جنيه** منها مبلغ ٢,٤٥٠ مليون جنيه قيمة المسدد منذ ٢٠١٠/١٢/٥- يمثل استكمال حصة الشركة المصرية فى رأس المال المصدر ولم يتم التأشير بتلك الحصة بالسجل التجارى لعدم سداد بعض المساهمين لباقى حصصهم ، وقد تم حساب إضمحلال بكامل قيمة الاستثمار خلال الاعوام السابقة ، وقد بلغت خسائر الشركة المذكورة في ٢٠٢١/١٢/٣١ (طبقاً لأخر قوائم مالية تم موافاتنا بها) نحو ١٢,٢٢ مليون جنية لتبلغ جملة خسائرالشركة نحو ٧٦,٧١٧ مليون جنيه بنسبة ١٠٩,٦ % من رأسمالها المصدر مما تجاوز نصف قيمة حقوق الملكية مما يقتضي تطبيق المادة (٦٩) من القانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٨ لتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والذي ينص علي قيام مجلس الإدارة بالدعوة إلي إنعقاد جمعية عامة غير عادية للنظر في إستمرارية الشركة من عدمه ، هذا و قد سبق وأن أوصت لجنة الاستثمار بالشركة الام فى ٢٠١٧/٧ بالتواصل مع المشترين المحتملين للوصول الى قيمة متفق عليها لشراء حصة الشركة المصرية للإتصالات فى الشركة المذكورة .

وقد أفادت الشركة بردها علي تقريرنا علي مراجعة القوائم المالية المجمعة للشركة في ٢٠٢١/١٢/٣١ بأنه يتم إنعقاد جمعية عامة غير عادية سنوياً للنظر في إستمرارية الشركة من عدمه وسيتم تحديد موعد إنعقاد الجمعية العامة غير العادية قريباً ، بانها في انتظار تحسن الأداء المالي للشركة بما يحقق أعلى عوائد للشركة المصرية لاتصالات .

يتعين موافاتنا بكلآ من :-

- موقف الشركة المذكورة من تطبيق المادة (٦٩) من القانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٨ المشار إليها بعاليه .

- أخر المستجدات بشأن موقف الشركة المصرية للإتصالات من التخارج من الشركة المذكورة وفقاً لقرار لجنة الاستثمار فى ٢٠١٧/٧/٢٦ في ضوء تحقيق الشركة المذكورة لخسائر مالية حتي ٢٠٢١/١٢/٣١ تجاوز قيمة رأسمالها المصدر .

٣- إنخفاض الأداء المالي لبعض الشركات التابعة ومن ذلك علي سبيل المثال :-

(أ) **الشركة المصرية العالمية للكوابل البحرية (ESICC)**

حققت الشركة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مجمل خسارة نشاط بنحو ٧,٣٨ مليون جنيه ، وصافي خسارة نشاط بنحو ٧,٧ مليون جنيه ، لتحقق الشركة صافي خسارة بنحو ١٢٢,١٥ مليون جنيه (متاثرة بتكاليف تمويلية - خسائر ترجمة أرصدة بالعملات الأجنبية - بنحو ١١٤,٥ مليون جنية) .

وقد أفادت الشركة بردها علي تقاريرنا السابقة أن الشركة تعمل حالياً على إدارة الأجزاء المتبقة من أصولها والتى تعد عملياتها بسيطة جداً خلال العام ، ولم نقف علي أسباب إكتفاء الشركة بذلك وعدم سعيها لتحقيق أرباح مستمرة .

(ب) شركة TE GLOBE

بلغت قيمة إستثمارات شركة تي إي للإستثمار القابضة- تابعة - فى الشركة المصرية للإتصالات بسنغافورة (TE GLOBE) نحو ٢٣,٠١ مليون جنية بنسبة مساهمة ١٠٠% وتم بدء النشاط في ٢٠١٦/٤/١٦ ولم نواف بدراسة الجدوي لإنشاء تلك الشركة ، وتجدر الإشارة إلى أنه علي الرغم من تحقيق الشركة المذكورة لمجمل ربح نشاط في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٤٦١ ألف جنيه إلا أنها حققت صافي خسارة نشاط بنحو ٩٥ ألف جنية ، لتبلغ صافي الخسارة (قبل الضرائب) لنحو ٨٨ ألف جنيه .

(ج) شركة تي أى للإستثمار القابضة (TE Holding)

حققت الشركة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ صافي ربح نشاط بنحو ٣,٦٣٨ مليون جنيه مقابل نحو ٤,٩٩٩ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ - الفترة المقابلة - (بإنخفاض قدره ١,٣٦١ مليون جنيه بنسبه إنخفاض قدرها ٢٧%) ، وحققت الشركة صافي ربح في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٣,٨١٦ مليون جنيه مقابل نحو ٤,٦٥١ مليون جنيه - في الفترة المقابلة - (بإنخفاض قدره نحو ٨٣٥ ألف جنيه بنسبه إنخفاض قدرها ١٨ %) ولم نقف علي أسباب ذلك .

(د) **شركة سنترا**

حققت الشركة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مجمل ربح نشاط بنحو ١٢,٥٦ مليون جنيه مقابل نحو ١٧,٢٥٢ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ - الفترة المقابلة - (بإنخفاض قدره ٤,٦٩٢ مليون جنيه بنسبه إنخفاض قدرها ٢٧%) .
هذا وتجدر الإشارة إلي أنه علي الرغم من إنخفاض قيمة مبيعات الشركة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ والبالغة نحو ٢٩١ مليون جنيه مقابل نحو ٧٢٤ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ - الفترة المقابلة - (بإنخفاض قدره ٤٣٣ مليون جنيه بنسبه إنخفاض قدرها ٦٠ %) فقد تبين زيادة قيمة كلاً من مصروفات بيع وتوزيع ، مصروفات إدارية وعمومية لتبلغا في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ١,٦٧٧ مليون جنيه ، نحو ٨,١٧٣ مليون جنيه علي الترتيب مقابل نحو ٧٨٦ ألف جنيه ، ٧,١٠٢ مليون جنيه علي الترتيب في ٢٠٢١/٦/٣٠ بزيادة قدره نحو ٨٩١ ألف جنيه ، ١,٠٧١ مليون جنيه بنسب زيادة قدرها ١١٣% ، ١٥% علي الترتيب .
وقد بلغت إجمالي قيمة الأجور والمرتبات (ببندي مصروفات بيع وتوزيع ، مصروفات إدارية وعمومية) في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٣,٦ مليون جنيه مقابل نحو ٢,٢ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ - الفترة المقابلة - (بزيادة قدرها ١,٤ مليون جنيه بنسبه زيادة قدرها ٦٥ %) ولم نقف علي أسباب ذلك .

يتعين موافاتنا بأسباب ما سبق الإشارة إليه والعمل علي النهوض بنتائج أعمال الشركات التابعة لما لذلك من أثرعلي نتائج أعمال الشركه الام .

٤- تم إدراج قيمة الإستثمار في الشركة المصرية لخدمات التوقيع الإكتروني (شركة شقيقة) بالقوائم المالية المجمعة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ١٧,٦٠٦ مليون جنيه وصحته نحو ١٠,١٠٥ مليون جنيه بزيادة قدرها نحو

٧,٥ مليون جنيه وذلك بالمخالفة للبند رقم (١٠) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) الإستثمارات في شركات شقيقة ([1]) .

يتعين إجراء التصويب اللأزم و الإلتزام بمعيار المحاسبة المشار إليه بعاليه ومراعاة الأثر علي الحسابات المختصة .

٥- ضمن حساب إيرادات إستثمارات مالية متاحة للبيع (إيرادات تمويلية) مبلغ **نحو ٧٧٠,٧ ألف جنيه** يمثل حصة الشركة المصرية (الشركة الأم) المقررة من توزيعات الأرباح لشركة **Citic** (إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل) والتي لم يتم تحصيلها منذ صدور موافقة الجمعية العامة للشركة المذكورة على التوزيع خلال إبريل ٢٠٢٢ .

يتعين إتخاذ اللأزم في ضوء أحكام المادة ٤٤ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والتي تقضي بإستحقاق حصة المساهم من الأرباح وأن يقوم مجلس إداراتها بتوزيعها خلال شهر علي الأكثر من تاريخ صدور قرار الجمعية .

٦- لم نواف بمحاضر إجتماع الجمعيات العمومية العادية لبعض للشركات التابعة والشقيقة الخاصة بقوائمها المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ .

يتعين سرعة موافاتنا بها .

تحريراً في : ١ / ٩ /٢٠٢٢

"""مديرو العموم"
"نواب مدير الإدارة"

" محاسب/تامر سيد حسن " **"محاسب/ حسن سعيد يوسف "**

وكلاء الوزارة
نواب أول مديرة الإدارة

"محاسبة /شرين محمد المغربي" **"محاسب/إيهاب سالم محمود"** **"محاسبة / رضوة محمد امين"**

[1]) وفقاً لطريق حقوق الملكية يتم الإعتراف الأولي بالإستثمار في الشركة الشقيقة بالتكلفة علي أن يتم زيادة أو تخفيض القيمة الدفترية للإستثمار لإثبات نصيب المستثمر في أرباح أو خسائر المنشأة المستثمر فيها بعد تاريخ الإقتناء .